العرب
السبت 2019/11/02
السنة 42 العدد 11516

آبل تنقل معركة المنافسة على خدمات الفيديو إلى مستوى أعلى

نتفليكس في موقف صعب مع سعر خدمة آبل المتدني

التحدي على أعلى مستوى

تنافس شركة آبل منصات البث التدفقي العملاقة الأخرى بقوة مع استثمارات ضخمة في إنتاج المحتوى الأصلي إضافة إلى عروض خاصة بمستخدمي الأجهزة الذكية التابعة لها، ثم توجه ضربة قاسية لمنافسيها بسعر الاشتراك المتدني.

سان فرانسيسكو – أطلقت شركة "آبل" الجمعة خدمتها الجديدة للبث التدفقي تضم مجموعة كبيرة ومتميزة من الأفلام والمسلسلات الأصلية وهي تهدف من خلالها إلى تنويع مصادر دخلها في ظلّ انحسار سوق الهواتف الذكية واحتدام المنافسة فيها.

وتنطلق هذه الخدمة الجديدة التي تحمل اسم "آبل تي.في +" في حوالي مئة بلد مع برامج خاصة بسعر تنافسي هو الأدنى في هذه السوق ويبلغ 4.99 دولارات شهريا للعائلة كلها، أي نصف سعر الاشتراك الشهري الأدنى في "نتفليكس".

وتبدو المنافسة على "آبل" صعبة في مواجهة المضامين المقدمة من الخدمات الرائدة في السوق ("نتفليكس" و"هولو") أو من اللاعبين المستقبليين في القطاع "ديزني" و"إتش.بي.أو".

لذا فإنها تعوّل على نقاط جذب أخرى، بينها السعر، وهو نفسه لخدمة "آبل أركايد" لألعاب الفيديو ويُعتبر زهيدا للزبائن الذين ينفقون مئات الدولارات لشراء هاتف ذكي كل سنة.

وستقدم "آبل" اشتراكا لمدة سنة لكل شخص يشتري هاتف "آي فون" أو جهاز "آي باد" أو كمبيوتر "ماك" المحمول.

وتضع الشركة بذلك "آبل تي.في +" كخدمة "تكميلية" كما الحال مع مجموعة "أمازون" العملاقة في مجال التجارة الإلكترونية التي تدمج خدمتها للبث التدفقي ضمن اشتراكات خدمتها "برايم" في مقابل 8.99 دولارات بما يشمل خدمات أخرى بينها التوصيل السريع والمجاني.

وتسعى المجموعة الأميركية العملاقة في مجال التكنولوجيا قبل أي شيء إلى تنويع نشاطاتها والتقليل من اعتمادها الكبير على "آي فون" التي تسجل مبيعاتها تراجعا كبيرا مقارنة بمنافسيها.

ومع "آبل ميوزيك" و"آبل أركايد" و"آبل نيوز +" (الإخبارية)، و"آبل كارد" و"آبل باي"، تقدم المجموعة عرضا مدمجا من شأنه تشجيع زبائنها الأوفياء على استخدام منتجاتها المختلفة على صعيد الأجهزة وخدمات الحياة اليومية (مدفوعات وترفيه...).

غير أن ذلك لا يعني أن "آبل" تنطلق من دون زخم في معركة البث التدفقي. حيث اعتبر المحلل دان إيف في مذكرة إلى المستثمرين "في استطاعة آبل استقطاب مئة مليون مستهلك إلى خدمتها للبث التدفقي في السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة". وتقول شركته "ويدبوش" إن العلامة التجارية تملك قاعدة قوامها 1.4 مليار مستخدم نشط للأجهزة العاملة بنظام تشغيل "آي.أو.أس" المطور من "آبل".

وبالإضافة إلى السعر المتدني، تعوّل الخدمة الجديدة على برامجها الخاصة وكوكبة من النجوم المتعاونين معها.

> منافسون من العيار الثقيل سينضمون إلى المواجهة في الأشهر المقبلة، أولهم «ديزني +» ثم «بيكوك» و«إتش.بي.أو ماكس»

وتشارك ريز ويذرسبون وجنيفر أنيستون في "ذي مورننغ شو"، فيما تقدم أوبرا وينفري برنامجا جديدا ويؤدي جايسون موموا ("أكوامان" و"غايم أوف ثرونز") في مسلسل "سي" عن قصة قبيلة يتمتع أبناؤها بنعمة البصر فيما بقية البشرية أصيبوا جميعا بالعمى. كذلك، تخصص "آبل" برامج للأطفال أبرزها مسلسل "هيلبسترز" من توقيع مبتكري "سيسامي ستريت"، إضافة إلى حلقات جديدة من "سنوبي". وخلال تقديم الخدمة الجديدة، وعد رئيس "آبل" تيم كوك بإضافة إنتاجات خاصة جديدة بصورة شهرية. ومن أبرز الأعمال المرتقبة في هذا المجال، مسلسلان خاصان من إخراج ستيفن سبيلبرغ ومسلسل أنتجه نجم كرة السلة كيفن دوران. وأوضح دان إيف أن المنصة تملك "قائمة مقنعة من البرامج الجديدة". وقال "نعتبر أن الشركة ستوظف ستة مليارات دولار سنويا على مسلسلات وأفلام خاصة لدعم طموحاتها في مجال البث التدفقي".

وتطلق "آبل" الفصل الثاني من معركة خدمات البث التدفقي التي يتنافس فيها خصوصا حتى اليوم "نتفليكس" و"هولو" و"أمازون برايم فيديو". غير أن منافسين من العيار الثقيل سينضمون إلى المواجهة في الأشهر المقبلة، أولهم "ديزني +" التي تنطلق في 12 نوفمبر في أميركا الشمالية، ثم "بيكوك" من "أن.بي.سي يونيفرسال" و"إتش.بي.أو ماكس" من "وورنر ميديا" في ربيع 2020.

ورأى براهم إيلي رئيس مجموعة "كونفرجنس" للبحوث أن منصات البث التدفقي ستضطر بعد فترة معينة إلى "زيادة أسعارها أو تقليص نفقاتها على المضامين الخاصة إلا في حال انخراطها في نشاطات أخرى.

وقد كرّست "آبل" 200 مليار دولار بالإمكان استخدامها كمخزون إستراتيجي لتوفير النفقات اللازمة لخوض هذه الحرب.

بوتين ينهي عهد الإنترنت الحر في روسيا

موسكو – أعلنت الحكومة الروسية فصل البلاد عن شبكة الإنترنت العالمية الجمعة، مع دخول قانون مثير للجدل وقعه الرئيس فلاديمير بوتين دخل حيز التنفيذ. معلّلة ذلك بأنه "دفاع ضروري ضد الهجمات الإلكترونية من الخارج".

وتعتزم الحكومة إنشاء بنية تحتية لإنترنت سيادي فيما يقول منتقدون أن هذا الإجراء يعد خطوة نحو تشديد الرقابة.

وقال خبير الإنترنت الروسي ألكسندر إيسافنين من منظمة روسكومسفوبودا المناهضة للرقابة "هذه هي المرة الأولى التي تسيطر فيها الدولة فنيا بالكامل على الإنترنت".

وأضاف أنه في حين أن مزوّدي الإنترنت الروس كانوا يعملون سابقا في ظل ظروف السوق الحرة، يمكن للدولة الروسية الآن أن تمارس السيطرة المباشرة.

وبموجب ذلك الإجراء، سيتم توجيه حركة مرور الإنترنت الروسية عبر مراكز من داخل البلاد، حيث لم يتم إنشاء بنية تحتية بعد. ويجب على مزودي الإنترنت تركيب المعدات اللازمة لتنفيذ ذلك الانتقال.

وينصّ القانون على استحداث آلية لمراقبة حركة مرور الانترنت في روسيا وإبعادها عن الخوادم الأجنبية، ظاهرياً بهدف منع أيّ بلد أجنبي من التأثير عليها.

وبموجب القانون الجديد سيحتاج مزوّدو خدمة الإنترنت في روسيا أيضاً إلى ضمان امتلاك شبكاتهم الوسائل التقنية "للتحكّم المركزي في حركة المرور" لمواجهة التهديدات المحتملة.

وستمرّ هذه المراقبة بشكل خاص عبر جهاز الأمن الفدرالي الروسي "أف. أس.بي" والهيئة الروسية للرقابة على الاتصالات "روسكومنادزور" المتّهمة بأنها تحجب المحتوى على الإنترنت بشكل تعسّفي.

وكانت السلطات قد حجبت بالفعل العديد من مواقع المعارضة السياسية في البلاد، ويخشى العديد من الروس أن تصبح البلاد معزولة رقميا مع زيادة الرقابة من قبل أجهزة أمن الدولة.

واحتج آلاف الأشخاص على قانون "الإنترنت السيادي" الذي وقعه بوتين في مايو الماضي. ويسمح للسلطات الروسية بعزل إنترنت البلاد عن العالم، في خطوة استنكرتها المنظمات الحقوقية.

ويعتبر واضعو هذه المبادرة بأنه على روسيا أن تضمن أمن شبكاتها، وذلك بعد أن كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب العام الماضي عن إستراتيجية أميركية جديدة لأمن فضاء الإنترنت تستند على أنّ روسيا قامت بشنّ هجمات إلكترونية وأفلتت من المحاسبة. ودافع الرئيس الروسي عن هذا الإجراء باعتباره مسألة تتعلق بالأمن القومي.

من جانبه، أكد ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم بوتين، أن روسيا لا تخطط لفصل نفسها عن الإنترنت ولكنها تستعد لاحتمال أن يفصل الغرب روسيا عن الشبكة.

وفي السنوات السابقة حجبت السلطات الروسية مواقع مرتبطة بالمعارضة وأخرى رفضت التعاون معها مثل "دايلي موشن" و"لينكدان" و"تليغرام".

وفي هذا المجال يبدو أن روسيا تتخذ من الصين قدوة لها. فقد طورت الصين منذ عقود نظاماً معقداً للرقابة على الإنترنت. ووصفت منظمة "حرية الإنترنت" في تقرير لها يعود لأكتوبر 2018 الصين بأنها "أكثر بلد تعرضت فيها حرية الدخول للإنترنت للتضييق". ويوجد في الصين منصات شبيهة بيوتيوب وواتساب وتويتر يمنع فيها تداول محتوى ناقد. ولا يعرف الشباب الصيني، الذي لم يسبق له السفر إلى الخارج، المنصات السابقة الذكر إلا من اسمها. وبهذه الطريقة يتحكم الحزب الشيوعي الصيني بما يصل للناشئة من معلومات.

> سيتم توجيه حركة مرور الإنترنت الروسية عبر مراكز داخل البلاد، حيث لم يتم إنشاء بنية تحتية بعد. ويجب على مزوّدي الإنترنت تركيب المعدات اللازمة لتنفيذ ذلك الانتقال

وقائمة الدول التي يضيّق فيها على حرية الوصول إلى شبكة الإنترنت، أو حتى قطعها بالكامل، ليست قصيرة. فروسيا والصين وإيران وفيتنام وكوريا الشمالية مجرد أمثلة لها.

ويقول خبير البيانات الهولندي يوريس فان هوبوكين، "تصعّد الحكومات في كل أنحاء العالم من محاولاتها السيطرة على شبكة الإنترنت وضبطها"، مضيفاً أن ذلك له علاقة بصعود النظم الاستبدادية.

وحذر هوبوكين من أن روسيا وضعت بذلك الإطار القانوني لتعطيل الدخول إلى بعض مواقع الإنترنت وتشديد الرقابة على بعضها الآخر.

ولفت الخبير الهولندي النظر إلى الجوانب الاقتصادية للرقابة على الإنترنت في الصين قائلا "وحتى قوة اقتصادية مهولة كالصين تحرص على أن يكون لها شركاتها الخاصة بهدف الربح. نذكر هنا محرك البحث "بايدو" على سبيل المثال لا الحصر"، مشدداً على أن القضية لا تقتصر على الأبعاد السياسية.

وانتقدت منظمة مراسلون بلا حدود ذلك الإجراء واعتبرت أنه يزيد من الرقابة على الإنترنت ومن ثم ينتهك الحريات الأساسية.

عندما يتحدث الرجال الأقوياء على الصحافيين التشكيك بهم!

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

كان من المناسب العودة إلى ما يسمى "الاقتباسات المجهولة" من التاريخ في وسائل الإعلام هذا الأسبوع، والجدل المستمر عليها، لأنها في النهاية لا تمثل أكثر ما كان يعتقد وما يعتقد، وما حدث وما يكون قد حدث بالفعل أو سيحدث، أو ما يتوق له الرأي العام، أو يفكر به، فالحقائق سواء وجدت في الوثائق أو لم توجد، لا يزال يتعين على المؤرخ ومن بعده الصحافي معالجتها قبل أن يتمكن من استخدامها.

ومع التأثير الهوليوودي على رواية الرئيس الأميركي دونالد ترامب لمقتل زعيم تنظيم داعش الإرهابي أبوبكر البغدادي، يبدو أن القرن الحادي والعشرين سيكون موضع جدل اقتباسات معاصرة، فعندما يتحدث "الرجال الأقوياء" فإن الكثير من الصحافيين ينقلون كلامهم ببساطة، ولا يتصرفون كمحاورين منتقدين، وإنما كقنوات مريحة للحكومات والزعماء. دعك من التبجّحات التي لا يصدقها السياسيون أنفسهم، ولا يمتلكون القدرة للدفاع عنها، لأن الفكرة تنطوي على أن السياسيين لا يدفعون أكثر من ضريبة الكلام المجرد، وعلى الصحافيين التشكيك بهم من أجل الحصول على الحقائق في هذا الكلام. فعندما تكرر وسائل الإعلام الاقتباسات المجهولة دون تردد، فإنها تصبح عامل تمكين للحكومات بينما يجب أن تتحداها للاتساق مع جوهر الصحافة، وفق غاري يونج الكاتب في صحيفة الغارديان الذي يطالب الصحافيين بألّا يكتفوا بدور الببغاوات الناقلة من المصادر الكبيرة.

الفكرة السائدة أن كل ما يقوله السياسي يصبح خبرا، ليست فكرة مفيدة دائما للصحافة عندما يتم نقل هذا الكلام بطريقة منمقة ومهذبة، لكنها غير مصفاة من شوائب "المبالغات"، كما لو أن عمل الصحافة يقتصر على الحصول على الاقتباس وإعادة توزيعه، ولا يمتد إلى وضعه في سياق الفهم والتحليل والإشارة إلى الثغرات الكامنة فيه والتحقق ممّا ورد فيه بمثابة حقائق. أما الأخطر من اعتبار وسائل الإعلام أن كل ما ينطق به السياسيون خبر، فيكمن في سريان كلام السياسيين كحقيقة متداولة على ملايين الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي.

صحيح أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب مصدر كبير للأخبار، وأيضا 10 داونينغ ستريت مبنى الحكومة البريطانية، لكن التوقف عند ذلك وعدم وضع كل ما يصدر عن هذين المصدرين الكبيرين تحت مجهر الصحافي، أمر لا يكون مفيدا لجوهر الصحافة نفسها، قبل أن يكون ضارا للجمهور.

المرشد الإيراني علي خامنئي مصدر آخر على درجة من الأهمية، لكن التعامل مع تصريحاته بوصفها أخبارا يعني الهبوط إلى العاطفة وتجاهل الحقائق ومبدأ الديمقراطية الحرة في تبادل المعلومات، فخامنئي لا يؤمن بأكثر من تحويل الخبر –إن وجد– إلى فكرة غيبية لتحقيق ما يريد أن يحققه، لهذا يصبح مثالا جيدا بالنسبة للصحافيين للتعامل الحذر في كل ما يصدر عنه.

لكن المفارقة تكمن في سطوة الحكومة عندما يتعلق الأمر بمصدر آخر للأخبار يخضّها، فالحكومات تنظر إلى فيسبوك مثلا بوصفه "أكبر مراهقي العالم خطرا" فما زال في عقده الثاني، إذ يأتي أكبر تهديد لفيسبوك في حال قررت الحكومات التعامل مع الشركة على أنها ناشرة وليست منصة، ما يجعلها مسؤولة قانونيا عن كل كذبة أو تشهير تنشره الشركة. حينها "سيتم دفن مقرها الممتد في مينلو بارك، في كاليفورنيا، تحت عاصفة من الدعاوى القضائية" وفق تعبير الكاتب جدعون راشمان في صحيفة فايننشيال تايمز، الذي يرى أن الخط الفاصل بين حرية التعبير والتحريض على العنف وبين السياسيين الشرعيين ومؤيدي الكراهية، أمر متنازع عليه لا محالة.

لكن كل هذا الكلام لا يجعل من الحكومات، وحتى الديمقراطية نفسها، مصدرا رحيما ومسؤولا وأمينا على حرية الصحافة، عندما تريد تمرير معلومة تخدم مصالحها وتخفي كما هائلا من المعلومات التي يفترض أن تخضع لحرية تداول المعلومات.

صحيح أن الحكومات لم تخترع وسائل التواصل الاجتماعي، لكن وسائل الإعلام ستسقط في فخ ساذج عندما تعتمد على الحكومات ووسائل التواصل كمصدر إخباري من دون تدقيق عميق لتشكيل ما وصفه انطونيو غرامشي بـ"الفطرة السليمة"، كما يجدر بالصحافيين أن يلقوا نظرة انتقاديه على الدور الذي تلعبه الصحافة في صناعة السياسة.

كثيرا ما يتم تداول الجملة الشهيرة لجوزيف غوبلز، وزير الثقافة النازي الشهير عندما يتحسّس مسدسه! لكن ما قاله عام 1933، نراه يتجسد فعليا اليوم بعلاقة الحكومات مع وسائل الإعلام، دعوني أعيد عليكم جملة غوبلز بعد 86 عاما من نطقها "الهيكل الحديث للدولة الألمانية يمثل أعلى شكل للديمقراطية، إذ تمارس فيه الحكومة سلطتها بشكل قانوني، بفضل تفويض الشعب، ودون أي إمكانية لتدخل برلماني يصادر إرادة الشعب، ويجعلها غير فعالة".

> سيكون الصحافيون أكثر فاعلية ومسؤولية عندما يتحدّون الأقوياء سواء في الحكومات أو خارجها، وليس عندما يضعون أنفسهم كقنوات مريحة بين الزعماء والحكومات

ومع تزايد الهجمات على الصحافيين، تجد المهنة نفسها في تقاطع مع الحكومات المستبدة والميليشيات المتطرفة والمال الفاسد، فمن المهم أن تدافع وسائل الإعلام وأولئك الذين يعملون فيها عن قيمها لتحول دون إصابتها بالوهن والارتخاء عن التشخيص الذي ينتظره الجمهور، فيما هو صار شريكا إعلاميا فاعلا عبر المواطن الصحافي.

لذلك ينصحنا غاري يونج بوصفه صحافيا أن نكون صادقين بشأن أوجه القصور لدينا من أجل الدفاع عن قيم ارتضينا أن نكون مسؤولين عنها في مهمتنا الصحافية. عندها فقط سنكون أكثر فاعلية عندما نتحدى الأقوياء سواء في الحكومات أو خارجها، وليس عندما نضع أنفسنا بينهم.